• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

خلال ندوة أقامها تحت عنوان "لماذا فشلت الحكومة في تحقيق التنمية؟" مساء أمس الأول

براك النون: لا خطة حكومية واضحة لإنشاء مشاريع خطة التنمية

جانب من الحضور في مقر مرشح الدائرة الرابعة براك النون

براك النون

أكد النائب السابق مرشح الدائرة الرابعة د.براك النون أنه من المؤسف ألا توجد لدى الحكومة خطة واضحة لإنشاء المشاريع التنموية الكبرى والاستراتيجية الواردة ضمن خطة التنمية، سواء المشاريع الصحية أو التعليمية أو الاسكانية.

وأشار النون في الندوة التي أقامها مساء أمس الأول في منطقة الفروانية في مستهل ندواته الانتخابية الى أن الحكومة مطالبة بوضع خطة واضحة وفق جدول زمني واضح ومحدد، وأن تكون هناك حكومة تكنوقراط ورجال دولة قادرون على تحمل المسؤولية ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ودعا الى اختيار الوزراء الشباب المختصين لاسنادهم للوزارات الملائمة لتخصصاتهم حتى يستطيعوا ان يتغلبوا على تحديات تلك الوزارات.

واشار الى ان هناك العديد من القضايا والمشاكل المجتمعية التي يعاني منها المواطن معاناة مباشرة في كل يوم وأهمها قضايا التعليم والصحة والإسكان والبطالة وغيرها.

وتحدث في البداية عن المشكلة الإسكانية قائلا انه منذ عام 2003 الى 2009 كانت الطلبات 83 ألف طلب اسكاني وتراكم عليها منذ 2010 الى الآن 19 ألف طلب فأصبح اجمالي الطلبات المتراكمة 102 ألف طلب اسكاني متسائلا:« فهل وفرت الحكومة شيئا من هذه الطلبات»؟

نطالب ببناء مستشفيات عامة وأخرى تخصصية جديدة في جميع المحافظات لمواجهة التطور الإسكاني

وأضاف أنه في عام 2020 سيكون هناك 50 ألف طلب اسكاني آخر بمجموع 152 ألف طلب اسكاني في نهاية عام 2020، والمفارقة ان الحكومة تقول انها ستوزع 1554 قسيمة عام 2014 فكيف ستغطي باقي الطلبات الأخرى وهو تعادل 150 ألف طلب متراكم حتى عام 2020، فأين خطة التنمية التي تتحدث عنها الحكومة وذكرت فيها أنها ستغطي جميع الطلبات في عام 2035؟

وقال: «كيف ستغطي الدولة 152 ألف طلب اسكاني عام 2035 وهي عاجزة في عام واحد عن توزيع 5000 وحدة سكنية؟ في وقت طالت مدة الانتظار ما بين 10 و17 سنة للمتقدمين بالطلبات، وقد ترتب على هذا الخلل آثار سلبية وظهور مجموعة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية منها اضطرار الشباب المتزوج الى السكن مع أسرهم أو أقاربهم مما يشكل ارتفاعا غير مبرر في أسعار العقار وارتفاعا مضطردا في الايجارات.

ولفت الى أن ميزانية الدولة تتحمل المبالغ المتراكمة مقابل بدل الايجار التي كان يمكن توفيرها لبناء وحدات سكنية لمتقدمين حيث بلغ بدل الايجار للسنة المالية من سنة 1991/1992 الى العام 2008/2009 ما قيمته 810 ملايين و 412 و891 دينارا بمتوسط يزيد قليلا عن 45 مليون دينار كل سنة خلال السنوات الـ 17، مبينا ان ما يستخدم من الأراضي يشكل فقط 7٪ من مساحة الكويت في حين تحتكر الدولة أكثر من 90٪ من الأراضي، و5٪ فقط من الأراضي التي تشكل مساحة الكويت كافية لحل المشكلة الاسكانية تماما.

وأكد أن فوائض الدولة على مدى السنوات العشرة الأخيرة تمكن الدولة لو شاءت من بناء كويت جديدة مرة ثانية، مبينا أن هذا دليل واضح وصارخ على أن أزمة السكن أزمة مفتعلة من قبل الحكومة.

وقال انه في حال نلت ثقتكم الغالية ووصلت الى البرلمان سأطالب الحكومة بأن تقوم بانشاء مدن جديدة متكاملة من خدمات صحية ومستشفى ومجمعات أسواق ومجمعات ومجمع وزارات مصغر وجامعة بالاضافة الى الخدمات الرئيسية التي يحتاجها المواطن.

وتطرق النون الى الحديث عن القضية التعليمية بقوله ان وزارة التربية والتعليم تحظى بأكبر ميزانية في الوطن العربي كله حيث وصلت ميزانيته.

في العام 2013 ــ 2014 إلى ملياري دينار، والكويت هي الدولة الأكبر في الإنفاق على التعليم، ولكن هل مخرجات التعليم لدينا تناسب هذا الكم من الصرف؟ وعلى الرغم من ذلك الكويت احتلت المرتبة الـ 91 عالميا من حيث جودة التعليم، وجاءت متأخرة عن دول الخليج حيث إن قطر في المرتبة 22، والبحرين في المرتبة 28، والإمارات في المرتبة 33، والسعودية (36)، عمان (63)، رغم أننا الدولة الأكثر إنفاقا على التعليم.

وقال ان 80٪ من ميزانية هذه الوزارة تذهب للرواتب والأجور فقط، كما أن المناهج في جميع المراحل الدراسية ضعيفة ولا تواكب قدرات الطلبة، فضلا عن أنها لا تنمي مواهبهم، فأغلبها يعتمد على الجوانب النظرية وليست التطبيقية، ويغلب عليها الحشو الكبير، مضيفا أن المناهج تخلو من المواد المحفزة لذكاء الطلبة ولذلك يخرج لدينا نوعية من الطلبة تعتمد على الحفظ وليس الفهم والابداع، حتى سمعنا أخيرا بكارثة تسريب الاختبارات في مرحلة الثانوية العامة، وبين أن 62٪ من مناهج وزارة التربية بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتعديل، كما أن 41٪ من إجمالي الهيئة التدريسية في الكويت من الوافدين، وهذا دليل على عزوف المواطنين عن مهنة التدريس، بسبب تدني الأجور والرواتب.

وأوضح أن من أسباب تدني الخدمات التعليمية أيضا انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وارتفاع كثافة الطلبة في الفصول، ففي الكثير من المدارس تجد ما فوق الـ40 طالبا وتلميذا في الفصول، فكيف تتم عملية التعليم والفهم والاستيعاب؟

وتحدث براك النون عن القضية الصحية، وقال إنه منذ عام 1981 لم يتم إنشاء أي مستشفيات جديدة واقتصرت جهود وزارة الصحة على عمل الترميمات للمباني والمنشآت الصحية، على الرغم من أن ميزانية وزارة الصحة مليار و600 مليون دينار، وهي أكبر ميزانية في تاريخ وزارة الصحة، تصرف منها 360 مليون دينار في العلاج بالخارج في حين لو استطعنا بناء مدينة طبية شاملة متكاملة لوفرنا هذا المبلغ سنويا.

وبين أن هناك 5368 سريرا مطلوبا حتى نغطي نسبة المواطنين والمقيمين ويتطلب لها انشاء من 6 الى 8 مستشفيات جديدة بسعة كل مستشفى 765 سريرا في كل مستشفى، هل هذا صعب تحقيقه؟ كما أن 2969 هو عدد الاسرة المتوافرة في جميع مستشفيات الكويت، متسائلا «هل يعقل ذلك؟ هل هذا العدد يغطي الشعب الكويتي في حين اننا نحتاج الى 5368 سريرا »؟

وطالب الحكومة بمتابعة بناء مستشفيات عامة وتخصصية جديدة في محافظات الكويت لمواجهة التطور السكاني والعمراني وزيادة عدد المراجعين، وزيادة أعداد الأطباء في المراكز الطبية وتحسين أداء العمل في المرافق الصحية للقضاء على ظاهرة طول فترة المواعيد، والاسراع في انجاز نظام خاص للعلاج بالخارج ووضع الضوابط والمعايير.

وقال ان قضية البطالة تمثل في الكويت مشكلة حقيقية اذا تركت تتفاقم فقد تتحول الى سبب لزعزعة الاستقرار في المجتمع، لافتا الى أن 28 ألف شاب وشابة كويتيين يدخلون سوق العمل سنويا، في حين أن الحكومة فشلت في تطبيق سياسة الاحلال للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة فمن المفترض ان تقوم باحلال 4000 وظيفة سنويا من العمالة الوافدة.

وأضاف أن الحكومة فشلت في تثبيت حجم العمالة الوطنية في القطاع الحكومي من خلال توظيف 8000 كويتي سنويا، بل على العكس من ذلك تركتهم عرضة للتسريح من القطاع الخاص دون ضمان وظيفي في وزارات الدولة.

وتوقع النون أنه لو تركت السياسات المطبقة حاليا في التعامل مع قضية التوظيف على ما هي عليه من تضارب أن تتحول المشكلة الى أزمة بطالة بكل ما يحمله هذا التوصيف من مخاطر اجتماعية واقتصادية بل وسياسية، لافتا الى أن الحكومة في خطتها التنموية وعدت برفع نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص من 4,8٪ إلى 8٪ في نهاية الخطة من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية والفرص الاستثمارية في القطاع الخاص، ومع الأسف لم تنفذ الحكومة هذا الوعد، فهناك أكثر من 3980 مسرحا من القطاع الخاص تعتبر الآن ضمن البطالة. وطالب الحكومة بضرورة الربط بين المشروعات الجديدة العملاقة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين قضية التوظيف، لافتا في الوقت نفسه الى أن هناك 60 ألف موظف وموظفة غير كويتيين في القطاع الحكومي من حملة المؤهلات المتوسطة وعلى الحكومة تطبيق سياسة الإحلال.

• سلطان العبدان

الحضور يستمعون إلى النون

براك النون وتأييد من أحد الناخبين

ناخبو الدائرة الرابعة في مقر براك النون

رفض منح الأربعة مليارات لمصر
حسين الدوسري: تصريحات الشمالي مستفزة

حسين الدوسري

وصف مرشح الدائرة الخامسة المحامي حسين براك الدوسري تصريح وزير المالية مصطفى الشمالي الذي قال فيه انه «لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة» بالاستفزازي والتأزيمي، مشددا على ضرورة محاسبته على هذا التصريح الذي ينم عن استهتار بالدستور وبالشعب.

وقال الدوسري في تصريح صحافي: «ان رد الشمالي على معارضي صرف منحة الأربعة مليارات لمصر جاء استفزازيا وخطيرا وفيه استخفاف بالشعب الكويتي، واستهتار بالمادة السادسة من الدستور التي تنص على ان الأمة مصدر السلطات جميعا، مستدركا: لذا فان المقولة الصحيحة يا وزير التأزيم هي: لا صوت يعلو فوق صوت الأمة».

واضاف الدوسري: ان الشمالي يحق له ان يقول «لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة» اذا كانت المنحة تدفع من جيبه الخاص، لكنها تدفع من المال العام وقوت الشعب الكويتي، الذي اهانه الشمالي بتصريحه المستفز الذي فقد فيه بوصلته.

وتابع الدوسري: «ان رئيس الوزراء يجب ان يصدر قرارا رسميا بمنع الشمالي من التصريحات، لانه كل مرة يخرج بتصريح يستفز به الشعب الكويتي، وأنصح سمو الشيخ جابر المبارك اذا كان هو رئيس الوزراء المقبل بإبعاد الشمالي من التشكيلة الحكومية، لأنه وزير غير مرغوب به شعبيا» وشدد الدوسري على ان البلد بحاجة الى وزراء رجال دولة، اصحاب قرار، وليسوا موظفين كباراكمصطفى الشمالي ينفذون ما يملى عليهم دون مناقشة.

الدخيل: سأتبنى أولويات الإصلاح ومكافحة الفساد

دعا مرشح الدائرة الثالثة يحيى حمود الدخيل جميع مرشحي انتخابات مجلس الأمة لتبني أولويات الاصلاح ومكافحة الفساد التي طرحتها جمعية الشفافية الكويتية.

وتعهد الدخيل في حال فوزه بتبني جميع الأولويات وهي تبني قانون حق الاطلاع ـ حرية الوصول للمعلومات وقانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام وقانون الدوائر الانتخابية وقانون الهيئة العامة للديمقراطية وقانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته وأيضا تعديل قوانين ونظم الشراء والمناقصات الحكومية والنفطية والدفاعية لمزيد من الشفافية ومكافحة الفساد.

يحيى الدخيل

وأكد الدخيل انه سيطالب الحكومة في حال فوزه في الانتخابات بإنشاء مكتب النزاهة في الجهات الحكومية.

أكد على ضرورة أن يكون المواطنون شركاء حقيقيين
أحمد الشنفا: الحكومة مطالبة بتغيير نهجها السيئ في معالجة القضايا

شدد مرشح الدائرة الانتخابية الرابعة احمد خلف الشنفا على ضرورة ان يكون أبناء الشعب الكويتي شركاء حقيقيين للحكومة في اتخاذ القرارات بشتى المجالات، مؤكدا ان النزاهة الديموقراطية البرلمانية هي من سيدفع بعجلة التنمية وليست الانتهازية السياسية التي تمارسها الحكومة منذ عقود حتى انحدر المستوى في مجالات عدة حتى في الخطاب السياسي بين السلطتين.

وقال الشنفا في تصريح صحافي انه يجب على الحكومة المقبلة ان تتعامل مع أبناء الشعب الكويتي كشركاء في الوجود والمصير، لا ان تعاملهم وكأنهم عبء ثقيل عليها، وعلى الحكومة الا تكون مصدر قلق للمواطن «ابن البلد»، مضيفا بل يجب عليها ان ترفع من المستوى المعيشي للأسرة الكويتية خصوصا في ظل ما تتمتع به البلاد من وفرة مالية غير مسبوقة. وأكد الشنفا ان الحكومة الكويتية لا تؤمن بالديموقراطية وتنتهكها وفق النصوص الدستورية، وللأسف تمارس العبث السياسي في العديد من القضايا، مبينا ان الحكومة كرست قضية الابتزاز السياسي ودفع الفواتير السياسية على مجمل المواقف النيابية الذي ينتهجها نواب الأمة في قبة البرلمان.

واوضح الشنفا ان الحكومة جعلت الانتهازية السياسة مبدأ متأصلا بين أروقة مجلس الأمة.

احمد الشنفا